المصارف المتخصصة ودور الائتمان في دعم النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي (خلال الفترة : 1995–2013)

د. فتحي أحمد إنقيطة*

المستخلص:

يمثل الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف المتخصصة الدعامة الرئيسية التي ترتكز عليها المشروعات والوحدات الإنتاجية في ليبيا، والتي سعت جاهدة بشتى الطرق ومختلف الوسائل للرفع من مستويات التنمية والنمو خلال الفترة (1995–2013) وقد تم إتباع المنهج الاستقرائي والمنهج الكمي، للوصول إلى النتائج، وقد توصل البحث إلى ضعف مساهمة هذه المصارف في التنمية بشكل كبير، ويرجع السبب في ذلك إلى الكثير من العراقيل والصعوبات منها ما هو داخلي تعلق بمحدودية الائتمان الممنوح وعدم توفره بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب ومنها ما هو خارجي تمثل في المتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية والمحلية، فانعكست سلباً على أداء وحداتها الإنتاجية والخدمية، وحدت من قدراتها على النمو والمساهمة في تنفيذ مقررات خطط التنمية . وقد تم فحص مدى سكون (stationarity) لكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة (unit root test) .

أولاً: المقدمة:

إن الائتمان هو الاستثمار الأكثر جاذبية لنشاط المصارف المتخصصة والمؤسسات المصرفية الأخرى، فهو الاستثمار الذي يضمن تحقيق الربحية العالية وهو أيضاً يحمل المصرف اكبر مقدار من المخاطر، وينظر له عادةً كونه أصول مصرفية غير سائلة إلى درجة كبيرة. وعادةً ما تعرض المصارف المتخصصة أنواع مختلفة من الائتمان إذ تتغير هذه الأنواع وفقاً للتغيرات التي رافقت نشاط المصارف

*– محاضر بقسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد جامعة المرقب.

التجارية في الاقتصاد وإذا ما أكدنا أن نشاط المصارف قد تغير بشكل كبير خلال مرحلة التطور الاقتصادي في القرن السابق لذلك يمكن القول إن نشاطها في تقديم الائتمان المصرفي قد تغير أيضاً ليتواكب مع الحاجات المطلوبة من قبل الاقتصاد والأفراد عموماً. وعادةً ما يتفاوض المصرف أو إدارة الائتمان فيه مع طالب الائتمان على مقدار الائتمان وشروطه وطريقة تسديده ونوع الضمانات المطلوبة وكلفته ، ولما كان الائتمان كعملية ما هو إلا مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساويةً لها وغالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، لذلك فإن الائتمان لا يشكل كلاً متجانساً (شامية، 1993، ص 238).

إن عملية النمو الاقتصادي وما ينجم عنها من زيادة في إنتاج السلع والخدمات وتداولها تتطلب زيادة مماثلة في أدوات الدفع، وإذا لم تتناسب تلك الأدوات مع احتياجات التنمية، فإن ذلك يؤدي إلى إعاقة النمو. ومن هنا يتضح جلياً أن دور الائتمان في دعم النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في ليبيا من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها المصارف المتخصصة المتمثلة في المصرف الزراعي، مصرف الادخار والاستثمار العقاري، مصرف التنمية، والمصرف الريفي حيث أوكلت لها مهمة تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

1.1 مشكلة الدراسة:

تمثل البيانات المستخدمة في الدراسة بسلسلة البيانات للمتغير التابع والمتمثلة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، متمثلاً في النمو في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الائتمان المصرفي المقدم من المصارف المتخصصة كمتغير مستقل. لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على دور الائتمان

في دعم النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في ليبيا باختبار المتغيرات الخاصة والمناسبة التي تؤثر فيه.

2.1 أهداف الدراسة:

♦ التعرف على مدى مساهمة المصارف المتخصصة في تقديم القروض والتسهيلات اللازمة ومجالات نشاطها وبيان أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

♦ اقتراح السياسات والوسائل المناسبة لتطوير نهج هذه المصارف.

♦ يمنح قطاع المصارف المتخصصة فرصة جيدة للإسهام في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي.

♦ التعرف على العوامل الأكثر تأثيراً في نمو القطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي.

3.1 أهمية الدراسة:

♦ التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه عمل هذه المصارف محل الدراسة.

♦ ينظر إلى قطاع المصارف المتخصصة في غاية الأهمية باعتباره قطاعاً واعداً لتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال فهم آلية النمو في القطاع غير النفطي ولاستخدامه كأدوات لتحفيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

♦ إلقاء الضوء على الآليات التي يستخدمها قطاع المصارف المتخصصة في دعم النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي.

4.1 فرضيات الدراسة:

♦ يتولد النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في ليبيا بزيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح.

♦ إن للائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف المتخصصة دور إيجابي في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

♦ انخفاض مساهمة المصارف المتخصصة في النشاط الاقتصادي ناتجاً من ضعف السياسات الاقتصادية خاصة السياسة النقدية التي يقوم المصرف المركزي برسمها والإشراف عليها.

5.1 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستقرائي من خلال قراءة أدبيات الموضوع، ومحاولة دراسة وتحليل ما يواجه هذه المصارف من صعوبات فيما يتعلق برأسمالها من خلال تحليل القوائم المالية والزيارات التي تعكس الجوانب التطبيقية لها، وكذلك المنهج التحليلي لإجراء الدراسة التطبيقية من خلال مقارنة الأداء والنتائج لدى هذه المصارف محل الدراسة. وقد تم الاعتماد على المنهج القياسي عن طريق بناء نموذج قياسي يبين دور الائتمان المصرفي كمتغير مستقل في دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي كمتغير تابع وذلك خلال الفترة (1995–2013) وقد تم تطبيق اختبار جدر الوحدة واختبار التكامل المشترك بطريقة جرانجر على هذه المتغيرات من كونها متغيرات ساكنة الأمر الذي يسمح بتقدير معلمات النماذج القياسية.

ويتألف البحث من ستة أقسام رئيسية، فبعد المقدمة يستعرض القسم الثاني أبرز مستويات التنمية الاقتصادية، والقسم الثالث تطور الائتمان المصرفي وفق القطاعات والأنشطة الاقتصادية، والقسم الرابع التحليل المالي قياس العائد والمخاطرة في المصارف المتخصصة، والقسم الخامس الإطار التطبيقي لدور الائتمان المصرفي في المصارف المتخصصة في النمو الاقتصادي، بينما يستعرض القسم السادس النتائج والتوصيات.

6.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات الأكاديمية المرتبطة بموضوع الدراسة ومن بينها:

أ) الدراسات العربية:

1- دراسة (يوسف 2010):

تهدف الدراسة لتوضيح سبل تطوير الآليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الأنشطة الاستثمارية بالبلد، وذلك من خلال تطوير حجم المدخرات الوطنية المختلفة، وقامت الدراسة بالإجابة على التساؤل القائل هل توجد علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي؟ وكذلك بين الودائع المصرفية والاستثمار؟ حيث استنتجت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، كما أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الودائع المصرفية وحقوق القطاع المصرفي على القطاع الخاص.

2- دراسة (عبدالله 2009):

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية ودراسة عوامل نجاح القطاع المصرفي في الاقتصاد، والخروج بالنتائج والتوصيات في هذا المجال، وقدمت الدراسة إجابة على التساؤل القائل هل توجد علاقة قوية بين التمويل المصرفي وتحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية ؟ ومن خلال الاختبارات الإحصائية تبين وجود علاقة معنوية بين كل من التمويل المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي.

ب) الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Hazell & Thurlom, 2010):

تناولت هذه الدراسة أهمية الزراعة ودورها في التنمية في أفريقيا، حيث تضمنت الدراسة ست دول أفريقية ذات الدخل المنخفض وخلصت الدراسة إلى أن للزراعة دوراً مهماً في التنمية وأظهر التحليل أن النمو الزراعي يكون بشكل ملحوظ

لصالح الفقراء، حيث يشارك الفقراء في عملية النمو في حين أن القطاع الصناعي أيضاً يمتلك روابط تتصل بباقي القطاعات الاقتصادية، وأن فرص العمل التي يخلقها القطاع الزراعي في أفريقيا يكون أكبر من فرص العمل التي يخلقها القطاع الصناعي في حين أن الصادرات الزراعية غالباً ما يستفيد منها أصحاب الحضر وأشارت نتائج الدراسة أيضاً أن أفريقيا يمكن لها أن تحقق ثورة زراعية على نطاق واسع لتبدأ بنجاح في تفعيل تحولاتها الاقتصادية.

2- دراسة (Lqbal, 2011):

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة طويلة الأجل بين قيمة القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في باكستان باستخدام البيانات للفترة 1972 إلى 2010، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج تبين أن هناك علاقة طويلة الأجل ذات دلالة معنوية بين قيمة القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في الدولة والتحليل يبين أيضاً أن العلاقة تظل إيجابية وذات دلالة معنوية بغض النظر عن ماهية المتغيرات المهملة المستخدمة في النموذج.

ثانياً: مستويات التنمية الاقتصادية:

1.2 مفهوم التنمية الاقتصادية:

قام العديد من الكتاب بتعريف التنمية يمكن الإشارة إليها في إيجاز، ومن هؤلاء مثلاً لويس (Lewis) الذي يعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية الغرض منها تحقيق زيادة سريعة تراكمية دائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، فالتنمية هي عملية تطوير حضاري شامل الغرض منها الرقي بحياة الأفراد (الصعيدي، 1992، ص85). أما لوكست (Lacoste) فيقول إن اتساع معنى التنمية جعله يتضمن التقدم الكمي والكيفي للأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تنتج للسوق

المحلي، وتهدف إلى زيادة سريعة للناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي في متوسط دخل الفرد الحقيقي (الصعيدي، 1992، ص97).

ويتضح من التعريفين السابقين لمفهوم التنمية أن هناك تركيزاً على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل الفردي الحقيقي، وهذه الزيادة سوف توجد علاجاً للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يلاحظ أن معظم الكتاب اختلفوا في إعطاء معنى دقيق للتنمية الاقتصادية نظرًا لأن عملية التنمية معقدة وتنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض، لاسيما وأن التنمية الاقتصادية تقترن بنمو السكان وتراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج والمساواة في الفرص والتوزيع العادل للدخل بين الشرائح الاجتماعية في المجتمع (مالكلو جيلز وآخرون، 1995، ص147).

وفي أدبيات الفكر التنموي هناك بعض الكتاب الآخرون أمثال "كند لبرجر" Kindlebergers والذي يؤكد أن التنمية الاقتصادية عبارة عن "الزيادة التي تطرأ على الإنتاج ومن ثم على الناتج القومي خلال فترة زمنية معنية وما يستتبعها من تغييرات هيكلية وتنظيمية في المؤسسات القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها وتخصيص المستلزمات حسب القطاعات (Berger, 1995, P. 3).

ويرى بلدون مير (Baldwin Meier) أن التنمية الاقتصادية على "أنها عملية يزداد فيها الدخل الاقتصادي في قطاعات معينة تعبر عن التقدم" (Meier and Baldwi, 1978, P.21). ولتحقيق هذه الأهداف النبيلة كان لزامًا على الدول النامية أن تتصدى للمشكلات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة والغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها من خلال قيام مؤسساتها بأنشطة البحوث

والتطوير التكنولوجي والذي يتوافق ويتلاءم مع المتغيرات المعاصرة التي يشهدها العالم اليوم من أجل خلق وتوفير فرص التنمية، ويبرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره عن التنمية في العالم لعام 2003 لموضوع نحو إقامة مجتمع المعرفة بالابتكارات الجديدة في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إثبات خطأ الاعتقاد الذي كان سائدًا في فترة الستينيات من القرن العشرين، والذي تمثل في الخوف من عدم قدرة الدول النامية على مواجهة متطلبات الزيادة السكانية من الغذاء وخاصة دول شرق آسيا، حيث أسهمت المعرفة العلمية الحديثة في الإسراع بعملية التنمية المتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي بأربعة أضعاف عن طريق ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وزيادة كفاءتها في هذه الدول (تقرير التنمية المستدامة، 2003، ص3).

ويلاحظ مما سبق وتقدم أنه يوجد علاقة متبادلة بين كل المفاهيم التنموية السابقة، كما يتفق الباحث مع الأساتذة المتخصصين في تعريف التنمية، فهو يرى بأنها عملية مستمرة ودائمة، تشتمل في القضاء على الفقر وعدم المساواة التامة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بفرض ضرائب على الأغنياء وبرامج الإعانات للفقراء، وكذلك العمل على اتساع فرص التوظف بهدف التقليل النسبي من مشكلة البطالة.

2.2 أهمية التنمية الاقتصادية:

يبلغ إجمالي عدد سكان العالم تقريبًا 6.3 مليار نسمة طبقًا لإحصائيات عام 2003 وأكثر من ثلاثة أرباعهم يعيشون في الدول النامية، بينما يعيش أقل من ربعهم في الدول المتقدمة، كما أن الغالبية العظمى من السكان في الدول النامية يعملون في القطاع الزراعي، حيث يشكل ما نسبته 58% تقريبًا من قوة العمل بهذا القطاع بالمقارنة بـ5% من قوة العمل فقط يعملون في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة.

ويساهم هذا القطاع بنحو 14% في الناتج القومي الإجمالي للدول النامية، في حين يسهم فقط بـــ3% من الناتج القومي الإجمالي للدول المتقدمة (UNDP, 2005, p-6.). وهذا يعني أن الإنتاجية المتوسطة للعمالة الزراعية منخفضة جدًا في الـــدول النامية نظرًا لما تتسم به في الغالب بتكنولوجيات بسيطة وبدائية ومحدودية رأس المال (المادي والبشري). ويعتبر الفن التكنولوجي السائد في الزراعة متخلفًـــا، وذلـــك لأن الزراعة في دول العالم الثالث هي في الغالب مزارع تقليدية معيشية لغرض الاكتفـــاء الذاتي الأسري وليست مزارع تجارية. إن مثل هذه الترتيبات فـــي أســـاليب الملكيـــة والعمل الزراعي تقضي على الدافع الاقتصادي للتوسع في الناتج وتحسين الإنتاجيـــة، وبالتالي لن يكون هناك أي أهمية للتنمية الاقتصادية في هذه الحالة. لذلك يجب بـــذل المزيد من الجهود لتحسين مستوى الكفاءة والفاعلية فـــي الإنتـــاج الزراعـــي لكـــل المحاصيل الزراعية وذلك بهدف تحقيق أغراض التنمية.

أما في الأنشطة الاقتصادية الأخرى للدول النامية، فهي تتمثـــل فـــي قطـــاع الصناعة وقطاع الخدمات وهذه القطاعات تعتمد اعتمادًا رئيسيًا على إنتاج وتـــصدير السلع والمنتجات الأولية والمواد الخام، حيث يتم تصدير معظمها في صورتها الأولية.

فعلى سبيل المثال نجد أن المنتجات الأولية تشكل بالضبط من 60–70% من التدفقات السنوية للنقد الأجنبي إلى دخل العالم النامي. أما عن نمو صـــادرات الـــدول النامية (باستثناء الصادرات البترولية)، فهذا يعتمد على متطلبات الدول المتقدمة مـــن هذه المنتجات. ففي عام 1995 مثلاً انخفض نصيب الدول النامية من التجارة العالمية ليصل إلى 1.4% فقط، في حين تسيطر الدول المتقدمة على 85% من حجم التجـــارة العالمية. وهنا نستنتج أن معظم الدول النامية فقد استمر نصيبها فـــي التـــدهور مـــن التجارة العالمية وخاصة تجارة الخدمات (تودار، 2007، ص 109).

3.2 أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال توفير الحاجات المادية اللازمة لهم لتحقيق متطلباتهم وإشباعهم. وعليه فالأفراد الذين يعيشون في المناطق الآخذة بالنمو لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة عن طريقها يتم العديد من الغايات، والوسيلة دائمًا يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس. وقد يكون من الصعب على الاقتصاديين تحديد أهداف معينة في هذا المجال، نظرًا لاختلاف كل بلد واختلاف أوضاعه الاجتماعية والسياسية. لذا يمكن ذكر بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول الآخذة بالنمو ومن أهمها:

1.3.2 زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الآخذة بالنمو، بل هي أهم الأهداف، وذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما فقرها وانخفاض مستوى المعيشة فيها، وليس هناك من سبيل للقضاء على هذا الفقر والانخفاض في مستوى المعيشة وتفادي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.

غير أن زيادة الدخل القومي في أي بلد من البلدان إنما تحكمه عوامل معينة كمعدلات الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية مثلاً. أي أنه كلما كان معدل الزيادة في السكان كبير كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة من دخلها القومي الحقيقي. ففي البلدان المتقدمة مثلاً من الممكن زيادة الدخل القومي من خلال مساهمة البحث العلمي والتطور التكنولوجي وذلك عن طريق زيادة

الاختراعات والابتكارات الجديدة، حيث تسمح هذه الابتكارات الجديدة بإنشاء صناعات جديدة تمدنا بمنتجات جديدة، مما يسهم في زيادة الدخل القومي، نظرًا لما يتميز به الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة بالمرونة الكافية، ويتميز كذلك بزيادة وتنويع الإنتاج في فترة قصيرة، بينما صعوبة تحقيق ذلك في الدول النامية سوى الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا التي استطاعت أن تتخطى الأزمة التي مرت بها في نهاية العقد التاسع من القرن العشرين وذلك لمرونة جهازها الإنتاجي (تقرير البنك الدولي، 1997، ص 25).

ان إجمالي الناتج القومي العالمي لعام 2003 مقدر 36.356.240.00 مليار دولار أمريكي، وتستحوذ الدول المتقدمة على 29.270.317.00 مليار دولار أمريكي، بينما تبقى للدول النامية من الدخل العالمي 7.085.923 مليار دولار أمريكي (تقرير البنك الدولي، 2005، ص261). ويوضح ذلك التقرير إلى ضعف ارتباط البحث العلمي والتطور التكنولوجي بالإنتاج في الدول النامية عن الدول المتقدمة، وهذا بدوره يؤثر سلبًا على الإنتاج والإنتاجية.

ويتضح جليًا من دراسة التقرير أيضًا أن هناك علاقة موجبة بين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. والناتج المحلي الإجمالي الذي سوف ينعكس إيجابيًا على الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي على التنمية الاقتصادية (World Bank Report, 2003, P6). وتأكيدًا لذلك فالصين على سبيل المثال ضاعفت من إنفاقها على البحث العلمي بين 1995، 2002 من 0.6% إلى 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت أيضًا نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الهند إلى 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ارتفعت معدلات الإنفاق على البحث والتطوير في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) من 2.09% عام 1995

إلى 2.28% عام 2001 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فحقق ذلك معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يقترب من 10% (WECD, 2004, P8).

2.3.2 رفع المستوى المعيشي:

إن تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في البلدان الآخذة بالنمو اقتصاديًا، أي أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة (من مأكل وملبس ومسكن وغيرها)، وكذلك تحقيق مستوى ملائم للصحة والتعليم، واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية والتي تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية، بل أنها سوف تولد عزة نفس على المستوى الشخصي بشكل كبير.

3.3.2 التوسيع في تنويع قواعد الإنتاج:

إن التوسع في تنويع قواعد الإنتاج هو أحد الأهداف التي تسعى إليها التنمية الاقتصادية، لأن التنمية الاقتصادية لا تفتقر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الخفيفة والثقيلة كلما أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة من خلال تخصيص نسبة كبيرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة حتى يتم تقليل أثر سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي (محي الدين، 1972، ص209).

ثالثاً: تطور الائتمان المصرفي وفق القطاعات والأنشطة الاقتصادية:

يرى البعض أن المصارف المتخصصة هي التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي مثل النشاط الصناعي أو الزراعي أو التجاري، وهو ما يحدده القرار الصادر بتأسيسها وفقاً لتخصص المصارف (حافظ،

2002، ص36). ويرى البعض الآخر من الكتاب أن المصارف المتخصصة هي تلك المصارف التي لا تزاول نشاط المصارف التجارية، وإنما تتخصص بالمساهمة في النهوض بإحدى قطاعات الاقتصاد القومي (خليل، 2002، ص205). كما تعرف المصارف بأنها وحدات مصرفية تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات أو من القطاع العام وتضعها تحت تصرف نفس الوحدات، إذا احتاجت لها لغرض التوظيف (عبدالله، والحمداني، 2005، ص54).

ومن خلال استعراض الآراء السابقة يتضح أنه لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للمصارف المتخصصة، ويقترح الباحث التعريف التالي الذي هو توفيق بين أهم ما جاء في التعريفات السابقة. فهي تلك المصارف التي تتخصص في تمويل مشروعات التنمية الشاملة من خلال عملياتها المصرفية وذلك وفقاً للتخصص المصرفي وقوانين الإنشاء الصادرة بتأسيسها، والمصارف المتخصصة عديدة منها ما يتخصص في عمليات التمويل الزراعي، ومنها ما يتخصص في مجال التمويل الصناعي، ومنها ما يتخصص في مجال التمويل العقاري، بالإضافة إلى المصارف المتخصصة في الإقراض الريفي لتنمية المناطق الريفية.

إن احتياجات التنمية الشاملة متعددة ومعقدة وتحتاج إلى تكثيف الجهود في كافة المجالات، ويقع على هذه المصارف العبء الكبير في تحقيق ذلك، بما تقدمه من خدمة للقطاعات التي تحجم المصارف التجارية عن تلبية احتياجاتها الطويلة المدى بسبب طبيعة تمويلها، حيث أنشئت هذه المصارف لخدمة وتمويل قطاعات التنمية كالزراعة والصناعة والإسكان وتنمية المناطق والقرى الريفية. لذا فإن في ليبيا توجد أربعة مصارف متخصصة ذات ملكية عامة، وتعتمد على الدولة في دعمها من

ميزانيات التحول، بوصفها تعمل بالأساس في تنفيذ ودعم خطط التنمية وهذه المصارف هي:

1.3 المصرف الزراعي:

يعتبر المصرف الزراعي من أقدم المؤسسات الائتمانية التنموية المملوكة بالكامل للدولة، حيث أنشئ هذا المصرف في عام 1955 وباشر أعماله في 1957 برأس مال مدفوع قدره مليون دينار ثم تطور رأسماله إلى أن وصل إلى 450 مليون دينار وفقاً للقرار رقم 105 لسنة 2001 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة سابقاً، حيث يقوم المصرف بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للعاملين بالقطاع الزراعي من مؤسسات وجمعيات ومشروعات وأفراد. وتختص هذه المصارف في التمويلات ذات الطبيعة الزراعية، بغرض التوسع في الرقعة الزراعية من ناحية، والتوسع الرأسي بتحقيق أكبر قدر ممكن من المحاصيل الزراعية من الأراضي المزروعة من خلال منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل للفلاحين للحصول على البذور والأسمدة وشراء الآلات الزراعية واستصلاح الأراضي ومشروعات تنمية الثروة الحيوانية والسمكية، وكذلك إنشاء حظائر الدواجن، كل ذلك بهدف المساهمة في تنمية هذا القطاع والنهوض به لدعم الاقتصاد الوطني.

وتصنف القروض الممنوحة من المصرف الزراعي حسب آجال الاستحقاق إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة (التقرير السنوي للمصرف الزراعي، 2002، ص 12). والجدول التالي يوضح تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من المصرف الزراعي حسب الآجال الزمنية.

جدول (1) تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من المصرف الزراعي من حيث الآجال الزمنية (القيمة بالمليون دينار ليبي)

السنـــة	قروض قصيرة الأجل		قروض متوسطة الأجل		قروض طويلة الأجل		إجمالي الائتمان
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
1995	13.400	73.8	2.660	14.7	2.092	11.5	18.152
1996	11.500	47.8	8.710	36.2	3.862	16.0	24.072
1997	10.440	55.6	6.208	33.1	2.134	11.3	18.782
1998	12.710	60.8	5.130	24.4	3.100	14.8	20.940
1999	14.700	54.0	10.500	38.6	2.000	7.4	27.200
2000	25.800	69.0	10.200	27.3	1.400	3.7	37.400
2001	19.200	52.6	11.100	30.4	6.200	17.0	36.500
2002	9.000	7.6	54.500	46.0	55.000	46.4	118.500
2003	3.710	4.6	24.067	30.1	.52.221	65.3	79.998
2004	17.296	22.0	33.577	42.7	27.735	35.3	78.608
2005	9.916	2.6	116.925	31.1	248.523	66.2	375.364
2006	10.000	2.1	84.700	17.6	386.000	80.3	480.700
2007	14.800	6.1	33.300	13.6	194.700	80.3	242.800
2008	19.000	74.2	3.300	12.9	3.300	12.9	25.600
2009	29.300	90	2.700	8.3	0.6	1.8	32.600
2010	23.100	68	10.200	30	0.7	2	34.000
2011	5.400	62.6	3.280	37.4	–	–	8.680
2012	10.330	10.0	–	–	–	–	10.330
2013	13.000	10.0	–	–	–	–	13.000
المجموع	272.602		421.057		989.567		1.683.226

المصدر:

- المصرف الزراعي، التقرير السنوي الخمسون، 2007، ص20.
- المصرف الزراعي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2010، ص93.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 54، الربع الثالث، 2014،ص32.

يلاحظ أن القروض قصيرة الأجل منحت للأنشطة الاقتصادية التي تقوم بتوفير مستلزمات التشغيل لمصانع الدقيق والأعلاف وغيرها، حيث بلغت هذه القروض خلال الفترة 1995–2013 نحو 272.6 مليون دينار أو ما نسبته 16.2% من إجمالي الائتمان الممنوح لتلك الفترة. في حين تتمثل القروض متوسطة الأجل في شراء الآلات والمضخات والجرارات الزراعية، وإقامة الجوابي لتجميع المياه ولمسح وتعميق الآبار، حيث بلغت هذه القروض خلال الفترة 1995–2013 نحو 421.1 مليون دينار أو ما نسبته 25% من إجمالي الائتمان الممنوح.

أما القروض طويلة الأجل فقد استخدمت لأغراض حفر آبار المياه الجديدة وإقامة المزارع وغرس الأشجار المثمرة، وإجمالاً فإن حركة نشاط هذه القروض الطويلة الأجل خلال الفترة 1995–2013، تمثلت في القروض المدفوعة وبقيمة 989.6 مليون دينار أو ما نسبته 58.8% من إجمالي الائتمان الممنوح لتلك الفترة.

2.3 مصرف التنمية:

قبل إنشاء مصرف التنمية كان القسم الصناعي بالمصرف الصناعي العقاري السابق هو الذي يتولى منح القروض والتسهيلات الائتمانية، حيث بلغ إجمالي القروض التي قام بمنحها منذ عام 1965 وحتى عام 1980 عدد 2120 قرضاً بقيمة إجمالية 19.7 مليون دينار (تقرير المصرف الصناعي العقاري، 1981، ص11).

كما أعيد تنظيم ما أصبح يعرف بمصرف التنمية عام 1981، حيث آلت إليه أصول وخصوم القسم الصناعي من المصرف الصناعي العقاري الذي تم إلغاؤه من نفس العام، وأناط به قانون إنشائه دعم التنمية الصناعية في البلاد، وطبيعة ملكيته العامة جعلته ينتهج توجهات السياسة الاقتصادية العامة بشكل مباشر في منح القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويل المشاريع الصناعية والخدمية.

يختص هذا المصرف بتمويل المشروعات الصناعية من خلال منح القروض اللازمة للأفراد والشركات لشراء الآلات والمعدات والمواد الخام وكافة المستلزمات الصناعية وصولاً إلى مهمة التطوير الصناعي وتوطين الصناعة بهدف تحقيق التنمية الشاملة. وقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة من المصرف 1.471.675.4 دينار منذ إنشائه سنة 1981 وحتى نهاية 2013 (التقرير السنوي لمصرف التنمية، 2013 ص122). أما عن الفترة قيد الدراسة، فقد بلغ ما قيمته 1.394.913.4 دينار. والجدول التالي يوضح تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب الأنشطة الصناعية.

جدول (2) تطور أنواع وحجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من مصرف التنمية
حسب الأنشطة الصناعية والحرفية خلال الفترة 1995-2013 (القيمة بآلاف الدينارات)

السنة	الصناعات الغذائية	صناعات مواد البناء	الصناعات الكيماوية والدائن	الصناعات المعدنية	الصناعات النسيجية	الصناعات الخشبية	أنشطة خدمية	صناعات أخرى	إجمالي القروض	معدل التغير%
1995	50.0	301.1	–	–	350.4	–	501.0	288.0	1.490.5	–
1996	65.9	248.4	82.1	521.7	1.314.2	–	5780.0	27.9	8.040.9	439.5
1997	5.066.7	2.766.9	4801.7	5607.9	4.546.2	762.9	2618.7	910.7	27.081.7	236.8
1998	322.4	112.5	–	288.1	854.9	–	953.6	0.1	2.531.6	-90.7
1999	1069.4	304.7	378.4	394.6	461.0	5.0	882.3	88.0	3.583.4	41.5
2000	4150.7	2.445.5	5008.0	4024.0	344.2	814.4	2526.3	1408.7	20.721.8	478.3
2001	4794.8	2053.3	6.693.7	1862.2	1271.4	730.5	5.456.6	8841.7	31.704.2	53.0
2002	7368.6	5113.8	18.763.3	10.023.7	288.7	270.1	17116.1	10282.3	69.166.6	118.2
2003	16729.0	10865.0	13695.8	10.053.2	844.7	1130.1	16707.6	7800.3	77.825.7	12.5
2004	11154.5	6543.1	4059	2.185.5	233.9	306.7	7147.3	4392.8	36.022.8	142.0
2005	10.778.3	18604.1	8569	3.240.9	173.9	8377.6	196.685.1	7978.5	254.408.7	606.2
2006	25.701.6	59.518.9	14823.4	6.837.2	2480.0	2493.4	12976.3	52645.5	177.476.3	30.2
2007	29.178.2	129.949.2	7843.4	5.969.9	490.0	–	6858.3	41.650.9	221.939.8	25.1
2008	4.710.6	40820.3	358.2	290.9	607.1	808.6	1356.4	12016.4	60.968.5	72.5
2009	6.033.0	65.795.0	1.218.3	1289.4	–	1.402.2	5.260.7	5.788.1	86.784.7	42.3
2010	4.476.9	58.967.6	1.421.0	808.7	1.230.0	780.6	1.770.9	20.014.6	89.470.3	3.1
2011	289.5	8.297.9	150.0	–	–	–	60.0	112.317.8	121.115.2	35.4
2012	2.362.2	31.926.4	1.076.0	–	–	–	404.5	15.617.3	51.386.4	-57.5
2013	–	34.817.2	1.326.0	–	–	–	–	17.003.0	53.146.2	3.4
المجموع	134.302.3	479.448.0	99.267.3	53.397.9	15.490.6	17.882.1	285.061.7	319.072.6	1.394.913.4	

– مصرف التنمية، التقارير السنوية للمصرف للفترة 1995–2013 ، مكتب المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة.
– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 49، الربع الثاني، 2009.
– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 54، الربع الثالث، 2014.

3.3 مصرف الادخار والاستثمار العقاري:

تأسس مصرف الادخار والاستثمار العقاري عام 1981، بأيلولة القسم العقاري الخاص بالمصرف العقاري الصناعي، وكذلك أصول الشركة الوطنية العقارية التي تم إلغاؤها، بالإضافة إلى رأس المال المدفوع، وما يخصص من ميزانيات التحول السنوية.

يعد مصرف الادخار والاستثمار العقاري أحد المؤسسات المصرفية المتخصصة في ليبيا والتي تعمل على القيام بمهمة التطوير العمراني وتوفير السكن المناسب لكافة أفراد المجتمع بهدف النهوض بقطاع الإسكان في الدولة من خلال تقديم القروض الطويلة الأجل التي تمتد إلى 20 سنة وبأسعار فائدة مناسبة. وقد بلغ إجمالي القروض 30.152.5 دينار منذ إنشائه 1981 وحتى نهاية 2013 (التقارير السنوية للمصرف العقاري، ص 84). ومن خلال البيانات الواردة بالجدول التالي الذي يوضح تطور القروض العقارية الممنوحة للأفراد، حيث بلغت 24.757.4 مليون دينار أو ما نسبته 82.3% من إجمالي الائتمان الممنوح من المصرف خلال الفترة 1995–2013، في حين حظيت قروض المشاريع الإسكانية بنصيب ضئيل من حجم التمويل الممنوح مقارنة بالقروض العقارية، حيث بلغت 5.295.1 مليون د.ل وشكلت ما نسبته 17.7% من إجمالي حجم الائتمان الممنوح من المصرف خلال تلك الفترة والجدول رقم (3) يوضح تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري.

جدول (3) تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من
مصرف الادخار والاستثمار العقاري خلال الفترة 1995–2013 (القيمة بالمليون دينار)

السنة	القروض العقارية		قروض المشاريع الإنشائية		إجمالي الائتمان	مقدار التغير	معدل التغير%
	القيمة	%	القيمة	%			
1995	18.0	90.6	1.8	9.1	19.8	–	–
1996	18.6	88.6	2.4	11.4	21.0	1.2	6
1997	31.6	87.1	4.7	12.9	36.3	15.3	72.9
1998	17.2	46.0	20.2	54.0	37.4	1.1	3.0
1999	9.9	28.0	25.4	72.0	35.4	2	5.3
2000	37.7	68.9	17.0	31.1	54.7	19.3	54.5
2001	75.5	80.1	18.7	19.9	94.2	39.5	72.2
2002	302.9	96.0	12.6	4.0	315.5	221.3	234.9
2003	511.6	72.0	198.6	28.0	710.2	394.7	125.1
2004	885.5	91.4	83.8	8.6	969.3	259.1	36.5
2005	1855.9	95.1	95.1	4.9	1951.0	981.7	101.3
2006	3100.0	95.9	130.9	4.1	3230.9	1279.9	65.6
2007	4638.0	96.0	194.6	4.0	4832.6	1601.7	49.6
2008	4250.0	74.0	1495.4	26.0	5745.4	912.8	18.9
2009	4240.0	73.0	1502.5	27.0	5742.5	-2.9	0.02
2010	4573.0	74.0	1591.4	26.0	6164.4	421.9	7.3
2011	90.0	100.0	–	–	90.0	(6074.4)	%98
2012	–	–	–	–	–	–	–
2013	102.0	100.0	–	–	102.0	–	–
المجموع	24.757.4	82.3	5295.1	17.7	30.152.6	–	–

المصدر:

– مصرف الادخار والاستثمار العقاري–التقارير السنوية للمصرف للفترة 1995–2010، مكتب المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة.

– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 49، الربع الثاني، 2009، جدول (24).

– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 54، الربع الثالث، 2014، ص 37.

4.3 المصرف الريفي:

تأسس هذا المصرف عام 2001 برأس مال قدره 100 مليون دينار، حيث يعمل على منح القروض لذوي الدخل المحدود والباحثون عن عمل الذين لهم رغبة حقيقية من الرفع من مستواهم المعيشي عن طريق إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة بهدف الوصول إلى التنمية المكانية المطلوبة (قرار إنشاء المصرف الريفي، ص12). لقد بلغ عدد القروض الممنوحة 159.193 قرضاً وبقيمة إجمالية 626 مليون دينار وزعت على عدد من المجالات منها 45.916 قرضاً بقيمة 255.8 مليون دينار في المجال الخدمي وبنسبة 40.8% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، بالإضافة إلى 58.033 قرضاً بقيمة 175.7 مليون دينار في مجال تربية المواشي والدواجن والنحل وبنسبة 28.1% من إجمالي قيمة القروض، وعدد 27.280 قرضاً بقيمة 100.6 مليون دينار في المجال الحرفي، وبنسبة 16.1% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، فيما وزعت باقي القروض بنسبة 8.1%، 5.9%، 1.0% على المجالات الصناعية والزراعية والبحرية على التوالي. والجدول رقم (4) يوضح تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من المصرف الريفي حسب الأنشطة الاقتصادية.

جدول (4) تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من المصرف الريفي

حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 1995-2013 (القيمة بآلاف الدينارات)

السنة	زراعي		حيواني		بحري		صناعي		حرفي		خدمي		الإجمالي
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
1995	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
1996	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
1997	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
1998	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
1999	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2000	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2001	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2002	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2003	1048.5	11.4	7154.0	78.1	33.0	0.4	259.5	2.8	336.5	3.7	327.5	3.6	9159.0
2004	2496.8	9.2	17765.3	65.2	381.8	1.4	913.5	3.4	2678.5	9.8	3002.3	11.0	27237.6
2005	4869.7	4.7	17776.7	17.5	197.8	0.2.	4353.0	4.2	10761.0	10.3	66307.1	63.6	104265.3
2006	6517.2	4.5	55896.5	38.5	2935.3	2.0	10011.5	6.9	24857.5	17.1	44836.1	30.9	145053.9
2007	5715.0	4.3	28737.9	21.8	885.9	0.7	10967.5	8.3	19161.0	14.5	66520.3	50.4	131987.6
2008	1811.0	5.1	8646.5	24.6	144.0	0.4	2220.0	6.3	5499.0	15.6	16882.8	48.0	35203.3
2009	2775.0	4.2	11680.9	17.5	652.5	0.10	6700.0	20.1	13880.5	90.8	30933.0	46.4	66621.1
2010	4529.0	8.0	17095.0	30.0	337.1	0.6	7296.0	12.8	12055.0	21.2	15527.1	27.3	56836.2
2011	6913.5	14.8	10472.0	22.4	574.0	1.2	7484.5	16.0	10673.0	22.8	10538.6	22.6	46655.6
2012	397.0	13.8	35.0	12.0	33.0	1.1	504.0	17.5	726.0	25.2	874.9	30.4	2879.9
2013	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	37072.7		175568.8		6174.4		50709.5		100627.4		255746.7		625899.5

- مصرف الريفي، التقارير السنوية للمصرف للفترة 1995-2013 ، مكتب المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 49، الربع الثاني، 2009، ص26.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي ، السابع والخمسون ، 2013 ، ص 100.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، المجلد 54 ، الربع الثالث ، 2014 ، ص 39.

جدول (5) إجمالي الائتمان بالمصارف المتخصصة
في ليبيا خلال الفترة 1995-2013 (القيمة بالمليون دينار)

السنة	المصرف الريفي	مصرف التنمية	مصرف الادخار	المصرف الزراعي	إجمالي الائتمان المصرفي
1995	-	1.490.5	19.800	18.152	39.442.5
1996	-	8.040.9	21.000	24.072	53.112.9
1997	-	27.081.7	36.300	18.782	82.163.7
1998	-	2.531.6	37.400	20.940	60.871.6
1999	-	3.583.4	35.400	27.200	66.183.4
2000	-	20.721.8	54.700	37.400	112.821.8
2001	-	31.704.2	94.200	36.500	162.404.2
2002	-	69.166.6	315.500	118.500	503.166.6
2003	9.159.0	77.825.7	710.200	79.998	877.182.7
2004	27.237.6	36.022.8	969.300	78.608	1.111.168.4
2005	104.265.3	254.408.7	1.951.000	375.364	2.685.038.0
2006	145.053.9	177.476.3	3.230.900	480.700	4.034.738.2
2007	131.987.6	221.939.8	4.832.600	242.300	5.428.827.4
2008	35.203.3	60.968.5	5.745.400	25.600	5.867.171.8
2009	66.621.1	86.784.7	5.742.500	32.600	5.928.505.8
2010	56836.2	89.470.3	6.164.400	34.000	6.344.706.5
2011	46.655.6	121.115.2	90.000	8.680	266.390.8
2012	2.879.9	51.386.4	-	10.330	64.596.3
2013	-	53.146.2	102.000	13.000	168.146.2
المجموع	625.899.5	1.394.913.4	30.152.600	1.683.226	33.856.638.9

المصدر: احتسب من قبل الباحث استناداً على الجداول أرقام (1)، (2)، (3)، (4).

رابعاً: التحليل المالي (قياس العائد والمخاطر في المصارف المتخصصة):

إن قياس العائد والمخاطر في المصارف المتخصصة بليبيا يتطلب إجراء تحليل مالي لمجالات أربعة أساسية هي: تحليل الفعالية المالية، تحليل الكفاءة المالية، تحليل الرفع المالي، تحليل الفشل المالي، وذلك من خلال توظيف مفهوم العائد والمخاطرة التي تواجهها هذه المصارف. ويمكن توظيف نموذج ديبون الموسع الذي يعطي إدارة الديون ومؤشرات الربحية وإدارة الأصول في الوصول إلى معدل العائد على حقوق الملكية، وبالاستعانة ببعض المؤشرات المنفردة للتنبؤ بحدوث الإفلاس في تلك المصارف والمخاطر التي يتعلق برأس المال مع عرض بعض المؤشرات المالية.

1.4 قياس العائد في المصارف المتخصصة في ليبيا:

وفيما يلي عرضاً لأهم النسب المستخدمة في التحليل، ولقد تم اختيار النسب المحاسبية في نموذج ديبون ونسب التوظف نظراً لتوافر بياناتها في القوائم المالية المنشورة لهذه المصارف، فضلاً عن شيوع استخدام النسب كأداة للقياس في الغرض المحدد لها.

1.1.4 نسبة الفائدة على الأصول العاملة:

توضح هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في المصارف المتخصصة في استخدام مواردها لتحقيق أقصى ربح ممكن وتعكس هذه النسبة في المتوسط الفرق بين الإيرادات الناشئة من الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة مقسومة على الأصول العاملة المولدة، وتشتمل كافة الأصول باستثناء النقدية والأصول الثابتة.

نسبة الفائدة على الأصول العاملة= (الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة)/ الأصول العاملة

ومن الجدول رقم (6) يلاحظ أن ما تمثله هذه النسبة في المصارف المتخصصة نسبة إلى مجموع أصوله العاملة خلال فترة الدراسة 1995-2013، قد بلغت في المتوسط 1.03%، في حين تراوحت هذه النسبة ما بين 0.3% كأدنى حد لها في نهاية عام 2010، وبنسبة 2.0% كأعلى حد لها في عام 1996.

2.1.4 مجمل هامش الربح:

يعكس مجمل هامش الربح السياسة التي تنتهجها الإدارة المصرفية في مجال أسعار الفائدة والعمولات التي تتقاضاها مقابل ما تؤديه من خدمات مصرفية. ويحتسب هذا المعدل كما يلي:

مجمل هامش الربح = إجمالي الإيرادات / صافي الدخل

لقد حققت المصارف المتخصصة مجمل ربح ضعيفة، حيث كانت نسب سالبة خلال الفترة 1995-2001 وكذلك الفترة 2007-2010 إلا أنه حقق هذا المعدل مجمل ربح لكل دينار تم توظيفه بلغ نمو 3.1 من الدينار في نهاية عام 2002، ليصل إلى أقصاه في نهاية عام 2005 حيث بلغ 10.2% من الدينار.

3.1.4 نسبة التغطية المالية:

وتحسب هذه النسبة وفق الآتي:

نسبة التغطية المالية = المصروفات / صافي الدخل

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (6) أن متوسط نسبة التغطية المالية في المصارف المتخصصة خلال الفترة 1995-2013، قد اتخذت اتجاهاً متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع، حيث حققت خلال الفترة 1995-2001 قيم سالبة، في حين حققت قيم موجبة خلال الفترة 2002-2006، ثم عادت هذه النسبة إلى الانخفاض باتخاذها قيم سالبة خلال الفترة 2007-2012.

4.1.4 معدل توظيف الموارد التقليدية في شكل قروض:

ويحسب هذا المعدل كما يلي:

معدل توظيف الموارد التقليدية في شكل قروض=((القروض/(الودائع+حقوق الملكية))×100

من خلال دراسة وتحليل معدل توظيف الموارد التقليدية في شكل قروض للمصارف المتخصصة في الجدول رقم (6) يتبين الآتي:

بلغ المتوسط العام لهذا المعدل 144.6%، كان الحد الأدنى لهذا المعدل في عام 2004، ليبلغ 59.2%، في حين حقق هذا المعدل إلى أعلى مستوى في عام 2010، حيث بلغ 298.7% ويعود السبب في ذلك الارتفاع إلى زيادة رصيد القروض.

5.1.4 نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان:

وتحسب هذه النسبة وفق القانون الاتي:

نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان=(القروض الإنتاجية/ إجمال الائتمان)×100

يوضح الجدول رقم (6) والمتضمن نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان في المصارف المتخصصة، حيث اتخذت تلك النسبة اتجاهاً متذبذباً في معظم سنوات الدراسة، فقد بلغت في المتوسط خلال الفترة: 1995-2013 بنسبة 10.7%، وهذا يعني أن جزء بسيط من إجمالي رصيد حجم الائتمان الممنوح موجه للقروض الإنتاجية، والباقي موجه للقطاعات الخدمية، وكذلك للسلف الاجتماعية لموظفي هذه المصارف.

6.1.4 نسبة المساهمة الاستثمارية إلى إجمالي الأصول:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في هذه المصارف محل الدراسة من خلال مساهمتها في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المحلية، وتحسب هذه النسبة وفق الآتي:

نسبة المساهمة الاستثمارية إلى إجمالي الأصول=(المساهمة الاستثمارية/إجمالي الأصول)×100

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن نسبة المساهمات الاستثمارية في رؤوس أموال الشركات المحلية نسبة إلى إجمالي الأصول في المصارف المتخصصة قد بلغت في المتوسط 0.37% خلال الفترة 1995-2013 أي لم تصل إلى الواحد الصحيح من المائة من إجمالي الأصول، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جداً، ويعود السبب في ذلك إلى المخاطرة العالية في المساهمة مع هذه الشركات التي يجري هيكلتها منذ عام 1997 سواء بيعها للقطاع الأهلي أو دمجها مع وحدات أخرى.

جدول (6) تحليل بعض النسب لمعايير العائد للمصارف المتخصصة خلال الفترة 1995-2013

السنة	نسبة الفائدة على الأصول العاملة	نسبة هامش الربح	نسبة التغطية المالية	معدل توظيف الموارد التقليدي في شكل قروض	نسبة القروض الإنتاجية	نسبة الاستثمارات
1995	1.9	-2	-3.1	66.1	22.2	29.2
1996	2.0	-2.8	-3.9	72.7	27.5	35.3
1997	1.9	-14.8	-15.6	77.1	31.8	45.4
1998	1.9	- 6.5	-7.6	97.6	33.3	36.7
1999	1.3	-1.0	-102	121	25.7	49
2000	2.1	- 13.8	-14.7	146	17.3	51.3
2001	0.8	- 6.8	-7.8	157.2	6.4	52.7
2002	1.7	3.1	2.1	206	9.4	57.6
2003	1.2	2.8	1.9	60.8	5.7	51.4
2004	1.3	5.4	4.4	59.2	3.9	53.9
2005	0.6	10.2	9.2	98	2.3	48.8
2006	0.6	4.8	3.8	141.1	2.0	36.3
2007	0.5	-13	-14	258.8	4.3	36.7
2008	0.4	-108	-109.4	295.3	2.4	30.5

السنة	نسبة الفائدة على الأصول العاملة	نسبة هامش الربح	نسبة التغطية المالية	معدل توظيف الموارد التقليدي في شكل قروض	نسبة القروض الإنتاجية	نسبة الاستثمارات
2009	0.4	−106	−110	296.1	2.6	31.2
2010	0.3	−107	−111	298.7	2.2	32.0
2011	0.3	−104	−111	154.2	2.3	29.2
2012	0.4	−106	−110	142.1	2.1	−
2013	−	−	−	−	−	−

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات والتقارير السنوية للمصارف المتخصصة خلال الفترة 1995−2013.

2.4 قياس المخاطر في المصارف المتخصصة في ليبيا:

ترتبط مقاييس المخاطر بمقياس العائد، حيث أنه كلما زادت المخاطر زاد العائد. ولقد تم اختيار مقاييس مخاطر الائتمان، حيث تتعدد مقاييس تلك المخاطر لتشمل أكثر من مؤشر، وقد تم اختيار أفضلها للتعبير عن حجم هذه المخاطر التي تتعرض لها المصارف المتخصصة محل الدراسة، ويمكن قياس تلك المخاطر من خلال المؤشرات التالية: (Simonson & Hemple, 1992, p 45):

1.2.4 القروض الغير مغلة للإيراد إلى إجمالي محفظة القروض:

وينصرف مفهوم الديون غير المغلة للإيراد للقروض غير المنتظمة والتي تشمل الديون دون المستوى والمشكوك فيها والرديئة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة القروض الغير مغلة للإيراد إلى إجمالي محفظة القروض =
(القروض الغير مغلة للإيراد/ إجمالي محفظة القروض) × 100

حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية الغير مقبولة في هذه المصارف وانخفاضها يعني العكس.

من خلال البيانات الواردة في الجدول (7) والمتضمن نسبة القروض الغير مغلة للإيراد إلى إجمالي القروض تبين أن هناك ارتفاع في هذه النسبة تراوحت ما بين 23.2%–67%، حيث بلغت هذه النسبة إلى أقصاه في عام 2007 وكان أدنى حد للنسبة في عام 2012.

2.2.4: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض:

نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض=
(مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي محفظة القروض) × 100

إن ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية في المصارف المتخصصة وانخفاضها يعني العكس. من خلال البيانات بالجدول (7) والمتضمن نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض والتي تعبر عن حجم هذه المخاطر خلال الفترة 1995–2013، فقد بلغت في المتوسط العام 13.0% ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم تلك المخاطر في هذه المصارف، حيث كان أعلى معدل لهذه النسبة خلال العام 2012 16.8% في حين كان أدنى معدل للنسبة 12% خلال العام 2001.

جدول (7) نسبة مقاييس مخاطر الائتمان المحتسبة في المصارف المتخصصة خلال الفترة 1995–2013

السنة	نسبة القروض الغير مغلة للإيراد إلى إجمالي القروض	نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض
1995	42.7	16.4
1996	38.8	16.3
1997	34.9	15.0
1998	32.2	13.9
1999	28.4	12.7
2000	23.8	12.4
2001	23.7	12.0
2002	35.1	12.6
2003	43.8	13.2
2004	41.9	13.0
2005	50.3	13.1
2006	62.9	12.6
2007	67.0	12.7
2008	52.5	14.7
2009	51.0	13.4
2010	53.4	14.8
2011	28.4	13.2
2012	23.2	16.8
2013	–	–

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات والتقارير السنوية للمصارف المتخصصة خلال الفترة 1995–2013.

خامساً: التحليل الاقتصادي (النموذج القياسي المقترح):

1.5 وصف النموذج:

لقياس أثر التوسع في حركة الائتمان المصرفي للمصارف المتخصصة في ليبيا على النمو الاقتصادي يمكن استخدم تحليل الانحدار لإيجاد العلاقة بين متغير تابع

ومتغيرات أخرى مستقلة كما سيأتي لاحقاً عند التعريف بمتغيرات النموذج، ويمكن التعبير عن ما مدى قوة العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، ولمعرفة ذلك قياسيا نأخذ صيغة الدالة التالية:

$$X_{1i} = \alpha_0 + \beta_1 \gamma_{1i} + \beta_2 \gamma_{2i} + \ldots\ldots + \beta_n \gamma_n + U_i$$

حيث أن المتغير التابع X_{1i} والمتغيرات المستقلة $\gamma_{1\,i}$ ، γ_{2i}

ويتم تقدير قيم معلمات نموذج الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ومن خلال إشارة معلمة الانحدار يتم تحديد نوعية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فإذا كانت الإشارة سالبة ذلك يعني أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عكسية، أما إذا كانت إشارة المعلمة موجبة فإن ذلك يدل على أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع طردية، وأن قيمة المعلمة تبين مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغيرات المستقلة وحدة واحدة. وبعد تقدير نموذج الانحدار يمكن استخدامه لأغراض التنبؤ بقيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة، ولاختبار المعنوية الإحصائية لتقديرات معالم نموذج الانحدار، يتم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية.

يقوم هذا النموذج على افتراض أن المتغير التابع X_t هو دالة تتوقف على كل من المتغيرات $Y\ ,\ K_t\ ,\ G_t$ ويمكن صياغة هذه الدالة في الشكل التالي:

$$X_t = f\,(Y\ ,\ K_t\ ,\ G_t)$$

$$X_t = \alpha + \beta_1\ Y + \beta_2\ K_t + \beta_3\ G_t$$

تكون إشارة المعلمات الآتية موجبة:

$$\beta_1 > 0\ ,\ \beta_2 > 0,\ \beta_3 > 0$$

ولكي يتم تقدير هذه المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) سيتم تحويلها إلى معادلة لوغارثمية في حالة نتائج النموذج كانت غير مقبولة، والمعادلة هي:

$$\text{Ln } X_t = \alpha_0 + \beta_1 \text{ Ln } Y + \beta_2 \text{ Ln } K_t + \beta_3 \text{ Ln } G_t$$

2.5 قياس دور الائتمان المصرفي للمصارف المتخصصة في النمو الاقتصادي:

تمثل البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية بسلسلة البيانات للمتغير التابع والمتمثلة في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي متمثلاً في معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الائتمان المصرفي المقدم من المصارف المتخصصة كمتغير مستقل وذلك بأخذ الأسعار الثابتة للسلسلة لسنة الأساس 2003 وذلك خلال الفترة 1995-2013. وقد تم الاعتماد على المنهج القياسي عن طريق بناء نموذج قياسي يبين دور الائتمان المصرفي في دعم النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي من خلال الاختبارات التالية:

اختبار جذر الوحدة (unit root test):

بما أن متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة 1995-2013 حيث إنه في الغالب إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يفضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية (spurious regression) بين المتغيرات لذلك لابد من التأكد من سكون (stationarity) هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حده. تم إستخدام اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey-Fuller) في هذه الدراسة لاختبار وجود جذر وحدة من عدمه في سلال الدراسة، ولقد بينت النتائج بأن السلسلة الزمنية للمتغيرات غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفروق الأولى، كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول (8)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ADF

المتغيرات	القيم الحرجة		المستوى	الفرق الأول
lnPERCAP	1%	-3.605593	-1.639289	-6.003659
lnCR	5%	-2.936942	-1.693912	-4.271828
	10%	-2.606857		

– نتائج الاختبار تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eviews 7.

اختبار التكامل المشترك بطريقة جرانجر (Granger Test Cointegration):

إن الهدف من اختبار التكامل المشترك هو التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين مجموعة من السلاسل غير الساكنة كما أن وجود علاقة تكامل مشترك يمثل الأساس لنموذج تصحيح الخطأ، ولقد تم استخدام طريقة جرانجر للتكامل المشترك ووجد إن بواقي النموذج مستقرة عند المستوى مما يعني إن النموذج يتصف بالتكامل المشترك وإن هناك علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي والائتمان الممنوح من قبل المصارف المتخصصة، وفيما يلي نتائج جذر الوحدة للبواقي.

الجدول (9)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لبواقي النموذج

المتغيرات	القيم الحرجة		المستوى
Residuals	1%	-3.605593	-6.453638
	5%	-2.936942	
	10%	-2.606857	

– نتائج الاختبار تم الحصول عليها باستخدام برنامج Eviews 7.

تقدير معادلة النموذج:

لقد تمت عملية تقدير النموذج باستخدام بيانات عن الاقتصاد الليبي تغطي الفترة 1995–2013. وفيما يلي النموذج القياسي المعتمد على استخدام الائتمان المصرفي للمصارف المتخصصة كمتغير مستقل والنمو في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. ولتقدير المعادلة الآتية التي تم تحويلها إلى معادلة خطية باستخدام اللوغاريتمات الطبيعية:

$$1- \quad LnPER\ GDP = Ln\ \alpha_0 + \beta_1 Ln\ Cr + U_t$$

حيث أن Cr تمثل الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف المتخصصة، PER GDP تمثل الدخل القومي بالأسعار الثابتة لسنة 2003، U تمثل المتغير العشوائي. ويتضح من نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (10) ما يلي:

الجدول (10)

نتائج تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.94544	52.86043	2.969033	0.0057
CR	0.357439	32.250281	2.958147	0.0049
$R^{2=}$	0.361732			

المصدر: أنظر الملاحق ضمن نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews.

يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0.36 بمعنى أن ما نسبته 36% من التغيرات في سلوك CR بالإمكان التعرف عليها وشرحها عن طريق المعادلة المقدرة. كما يلاحظ أن كلاً من القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل (CR) معنوية عند 1% تساوي (0.0049).

وبصفة عامة فإن نتائج التقدير المتحصل عليها تشير إلى معنوية إثر متغير حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف المتخصصة في النمو الاقتصادي

في ليبيا متمثلاً في النمو في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتائج تتفق مع الكثير من الدراسات السابقة والتي توصلت إلى معنوية العلاقة بين حجم الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي. وهذا يعني إن أي تغير بنسبة 1% في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف المتخصصة، سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في ليبيا وذلك بنسبة 0.35%.

سادساً: النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1- يلاحظ أن إمكانية مساهمة مصرف الادخار والاستثمار العقاري في تمويل المشاريع الإسكانية ضعيفة جداً، حيث بلغت 17.7% مقارنة بالقروض العقارية الممنوحة للقطاع الخاص والتي بلغت 82.3%.

2- حظي المجال الخدمي على نصيب كبير من حجم القروض الممنوحة من المصرف الريفي، حيث بلغت 255.746.7 دينار أي ما نسبته 40.9% من إجمالي حجم القروض الممنوحة خلال الفترة 2003 – 2013.

3- لقد بلغ المتوسط العام لمعدل هامش الربح 2.1 من الدينار خلال الفترة 1995-2013 وهذا يدل على عدم كفاءة هذه المصارف في إدارة الموارد وعدم القدرة على تحصيل الديون عند تواريخ الاستحقاق.

4- تبين أن نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان 10.7% وهذا يعني أن هذه المصارف لم تساهم في القطاعات الإنتاجية مساهمة فعالة وذلك من خلال البيانات والأرقام التي تعبر عن هذه القروض الإنتاجية الممنوحة من إجمالي أرصدة حجم التمويل لمختلف القطاعات الأخرى.

5- لقد بلغ المتوسط العام لنسبة المساهمة الاستثمارية إلى إجمالي الأصول إلى 37% وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جداً، ويرجع السبب في ذلك إلى المخاطر العالية في المساهمة مع هذه الشركات التي يجري هيكلتها منذ عام 1997 سواء ببيعها للقطاع الخاص أو دمجها مع وحدات أخرى.

6- لقد بلغ المتوسط العام لنسبة القروض الغير مفعَّلة للإيراد إلى إجمالي محفظة القروض خلال الفترة نحو 38.6% وهذا يدل إلى ارتفاع قيمة المخاطر الائتمانية بدرجة غير مقبولة.

7- لقد بلغ المتوسط العام لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي محفظة القروض خلال الفترة نحو 13.1%، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية.

8- عدم ثبات ووضوح السياسات الاقتصادية خلق حالة من عدم اليقين في الاقتصاد الليبي، مما جعل حجم الائتمان الممنوح يتجه للمشاريع الخدمية سريعة الفائدة وهذه المشاريع لا تدعم استمرار النمو الاقتصادي.

9- فيما يتعلق بنتائج النموذج القياسي المقترح يلاحظ الآتي:

♦ معامل التحديد R^2 = 36% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي كانت نتيجة التغيرات الحاصلة في حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف المتخصصة في ليبيا.

♦ إن أي تغير بنسبة 1% في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف المتخصصة، سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في ليبيا وذلك بنسبة 0.35%، ومما يدعونا إلى الاستنتاج أن مساهمة هذه المصارف محل البحث في عملية النمو الاقتصادي ضعيفة جداً.

ثانياً: التوصيـــات:

1- التركيز في تقديم الائتمان على التمحيص الدقيق لدراســة الجــدوى الاقتــصادية للمشروعات الممولة، وليست مجرد استيفاء الضمانات، فضلاً عن ضرورة المتابعــة الدقيقة لهذه المشروعات، وكذلك الوقوف على متابعة وسائل السداد أولاً بأول.

2- العمل على تقليل الإجراءات الإدارية والقانونية المعقدة أمــام المــستثمرين مــن الأفراد والتشاركيات والشركات خلال تعاملهم مع هذه المصارف بهــدف المــشاركة الحقيقية في عملية التنمية.

3- حث قطاع المصارف المتخصصة على التوسع والتركيز في منح الائتمــان ذات الطبيعة الإنتاجية ووضع أسس علمية وعملية سليمة يتم عن طريقها معالجــة مــسألة الضمانات التي تؤخذ على المستثمرين في هذا المجال.

4- وضع منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية تتسم بالوضوح والثبــات وذات توجه واضح يدعم القطاع الخاص حتى يتمكن هذا القطاع من الإسهام بشكل كبير في تنويع مصادر الدخل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب والدوريات:

- إبراهيم، على عبد الله وآخرون: مؤسسات مالية متخصصة، عمان، دار الصفا والنشر والتوزيع.
- تودار، ميشيل (2007)، التنمية الاقتصادية، ترجمة: أد. محمود حسن حسني، د. محمد حامد محمود، الرياض، دار المريخ للنشر.
- حافظ، محمد (2002)، النقود والبنوك والأسواق المالية، القاهرة، دار النهضة العربية.
- خليل، سامى (2002)، اقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة، دار النهضة العربية.
- شامية، أحمد زهير(1993)، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- الصعيدي، عبد الله (1992)، تطور النظم الاقتصادية مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها، القاهرة، دار النهضة العربية.
- عبدالله، محمد (2009)، دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.
- العقاد، مدحت (1980)، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية.
- مالكلو جيليز وآخرون(1995)، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض.
- محي الدين، عمر (1972)، التنمية والتخطيط الاقتصادي دار النهضة العربية، القاهرة.

• يوسف، أحمد (2010)، دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

ب- التقارير والنشرات:

1- مصرف ليبيا المركزي: إدارة البحوث والإحصائيات النقدية والمالية، خلال الفترة (2000-2010)

2- مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي، (طرابلس إدارة البحوث والإحصاء، تقارير سنوية لسنوات 1995-2013).

3- مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية (طرابلس، إدارة البحوث والإحصاء، نشرات اقتصادية لسنوات 2008-2014).

4- المصرف الزراعي: التقارير السنوية (طرابلس، تقارير سنوية لسنوات 1995-2010).

5- المصرف الزراعي: الميزانية السنوية (طرابلس، ميزانيات معتمدة لسنوات 1995-2010م).

6- مصرف الادخار والاستثمار العقاري: التقارير السنوية، (طرابلس، تقارير سنوية للسنوات 1981-2010م).

7- مصرف الادخار والاستثمار العقاري: الميزانية السنوية (طرابلس، ميزانيات معتمدة لسنوات 1995-2010).

8- مصرف التنمية الصناعية: التقارير السنوية، (طرابلس، تقارير سنوية 1981-2010).

9- مصرف التنمية الصناعية: الميزانية السنوية (طرابلس، ميزانيات معتمدة لسنوات 1995-2010).

10- المصرف الريفي: التقارير السنوية للمصرف (هون، تقارير سنوية للسنوات 2003-2010).

11- المصرف الزراعي: قانون رقم (1970/133) بشأن تنظيم المصرف.

12- مصرف الادخار والاستثمار العقاري: قانون رقم 1981/2 بشأن النظام الأساسي للمصرف.

13- مصرف التنمية الصناعية وقانون رقم 1981/8 بشأن النظام الأساسي للمصرف.

14- اللجنة الشعبية العامة سابقاً: قرار رقم 2001/1 بشأن إنشاء المصرف الريفي ونظامه الأساسي.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A- Books:

• Hazell, Peter and Thurlon, (2010) james "The Role of Agriculture in African Development " world DevelopmentVol.38 No.10.P.P.1375-1383..

• Hemple, George and Simonson, Donald, (1992) "Bank Financial Management", John Wiely & Sons, Inc, New York,.

• Keibub, Bank Financial Management", John Wiely & Sons, Inc, New York 1987.

• Kindle Berger, (1958) Economic Development MK grow Hill book, New York.

• Lqbal, Saqib (2010), lmpact of banking Sector development on economic growth case study of Pakistan, nice research journal, Vol.IV: (2011):pp 110-127.

• Meier, G. M. and Baldwi, R. F, (1992) Economic development theory history and policy john wiley sans, New York.

B- Reports:

1- United Nations Development Proramme (UNDP), Human Development Report 2005, Tables, 3p261 (New York, Oxford University, press).

2- Daniel Leder man and William F. Maloneg: R & D and Development, World Bank Paper, No. 3024, April 2003.

3- OECD, (Selence and Technology Statistical Compendium, 2004), P.8.

4- World development Report, 2005.

ملحق (1)

الائتمان المصرفي للمصارف المتخصصة وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي بليبيا خلال الفترة 1980–2013

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالمليار	الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف المتخصصة بالمليون دينار	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالمليار	الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف المتخصصة بالمليون دينار
1980	10.175.5	20.1	2002	15.073.5	503.2
1981	10.698.2	31.2	2003	16.160.6	877.2
1982	9.569.7	36.9	2004	16.773.4	1.111.2
1983	8.139.5	37.4	2005	43.561.6	2.685.0
1984	7.521.7	42.0	2006	46.132.0	4.034.7
1985	7.540.3	45.3	2007	48.709.3	5.428.8
1986	6.577.0	60.7	2008	51.687.9	5.867.2
1987	6.782.9	61.1	2009	74.341.1	5.928.5
1988	6.693.5	66.7	2010	76.191.5	6.344.7
1989	8.301.0	64.1	2011	27.287.4	266.4
1990	9.114.4	63.7	2012	56.355.1	64.6
1991	10.640.7	62.0	2013	39.016.3	168.2
1992	10.214.7	40.4			
1993	10.250.3	50.6			
1994	10.060.1	53.3			
1995	13.106.3	39.4			
1996	13.620.3	53.1			
1997	13.800.3	82.2			
1998	13.861.2	60.9			
1999	13.875.8	66.2			
2000	14.135.7	112.8			
2001	14.583.2	162.4			

المصدر:

– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 52، النصف الأول، طرابلس، 2012.

– مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية 2000–2010، طرابلس، 2011.

– مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 54، الربع الثالث، طرابلس، 2014.

ملحق (2)

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.4515	-1.639289	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
		Test	critical
	-3.653730	1% level	values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.003659	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
		Test	critical
	-2.641672	1% level	values:
	-1.952066	5% level	
	-1.610400	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PERCAP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.9901	-1.693912	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
		Test	critical
	-3.653730	1% level	values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PERCAP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0004	-4.271828	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
		Test	critical
	-2.664853	1% level	values:
	-1.955681	5% level	
	-1.608793	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.453638	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.653730	1% level	Test critical values:
	-2.957110	5% level	
	-2.617434	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Dependent Variable: PERCAP
Method: Least Squares
Date: 05/23/15 Time: 22:19
Sample (adjusted): 1995 -2013
Included observations: 33 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0057	2.969033	52.86043	16.94544	C
0.0049	2.958147	0.250281	0.357439	CR

213.1879	Mean dependent var	0.361732	R-squared
205.8175	S.D. dependent var	0.031465	Adjusted R-squared
13.51858	Akaike info criterion	202.5535	S.E. of regression
13.60927	Schwarz criterion	1271866.	Sum squared resid
13.54909	Hannan-Quinn criter.	-221.0565	Log likelihood
1.950530	Durbin-Watson stat	2.039605	F-statistic
		0.163247	Prob(F-statistic)